

تأثير الحرب والنزاعات في استنزاف الموارد الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

أ. م. د. مصطفى كامل

Dr. Mustafa Kamel

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Email:kamel55@yahoo.com

المستخلص

تعد الحروب والنزاعات عوامل مثبطة للاستقرار الاقتصادي وتتبعكس سلباً في كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، مما يؤدي الى ضياع كلفة الفرصة البديلة وهدر الفوائض الاقتصادية وتراجع الاداء الاقتصادي في معظم بلدان العالم الداخلة في تلك الحروب والنزاعات. ان استمرار حالة الحرب والنزاعات من شأنها ان تسهم في تراكم الاختلالات والمشاكل في الاقتصاد، ومن ثم فان ثمة خسائر يتعرض لها الاقتصاد تضعف من امكانيته في مواجهة الحرب والصدمات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بعوامل دعم وتحفيز مكونات الاقتصاد القومي.

عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ولحد الان من حروب ونزاعات ابعدهت عن الاستقرار وانعكست سلباً في تراكم الخلل والمعوقات التي افرزتها مرحلة الحصار الاقتصادي، مما ادى الى ترسيخ الاختلال في هيكل الناتج وتراجع النمو الاقتصادي وضعف الروابط ما بين القطاعات الانتاجية. تكمن مشكلة الدراسة بان حالة الحرب والنزاعات تسهم بشكل كبير في هدر الموارد الاقتصادية التي يكون الاقتصاد بأمس الحاجة لها للنهوض وتحقيق التنمية. اما فرضية الدراسة فانها تعد الحرب والنزاعات عوامل مثبطة في مقدرة الحكومة في اصلاح الخلل في هيكل الاقتصاد العراقي فضلاً عن تقليل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن استنزاف الموارد الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة الى اهم استنتاج وهو ان الحرب والنزاعات التي عاشها العراق خلال مدة الدراسة أدت الى تشوهات كبيرة في بنية الاقتصاد القومي واستنزاف المورد النفطي والمورد المالي المتمثل بالنقد الأجنبي. وان اهم التوصية التي تقدمت بها الدراسة هي وضع برنامج إصلاحي حقيقي يتضمن منهجاً زمنياً ذو توصيف دقيق لأدوار السياسات الاقتصادية الكلية من اجل معالجة حالات الخلل وإيقاف استنزاف الموارد الاقتصادية ومحاولة توظيفها في بناء الاقتصاد القومي.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي، هيكل الناتج، النفط، الاحتياطات الاجنبية، الانفاق العسكري

Abstract

Wars and conflicts are factors that inhibit economic stability and are reflected negatively in the efficiency of the use of economic resources, which leads to the loss of opportunity cost and waste of economic surpluses and the decline in economic performance in most countries of the world involved in those wars and conflicts. The continuation of the state of war and conflict will contribute to the accumulation of imbalances and problems in the economy, and therefore the losses suffered by the economy weaken in the face of war and internal and external shocks related to the factors of support and stimulate the components of the national economy.

After 2003, the Iraqi economy suffered from wars and conflicts away from stability and was it reflected negatively in the accumulation of imbalances and obstacles created by the economic siege. This led to the consolidation of the imbalance in the structure of output and the decline of economic growth and weak linkages between the productive sectors. The problem of the study is that the state of war and conflict contributes greatly to the waste of economic resources, which the economy is in dire need for advancement and development.

The hypothesis of the study is that war and conflict are discouraging factors in the government's ability to correct the imbalance in the structure of the Iraqi economy as well as reduce the economic losses resulting from the depletion of economic resources. The study reached the most important conclusion that the war and conflicts lived by Iraq during the study period led to significant distortions in the structure of the national economy and the depletion of the oil resource and the financial resource of foreign exchange. the most important recommendation by the study is put a real reform program includes a time-sensitive approach to accurately describe the roles of macroeconomic policies to treatment the imbalances and stop the depletion of economic resources and try to employ them in building the national economy.

Keywords : *Economic growth, output structure, oil, foreign reserves, military spending*

المقدمة

تعد الحروب والنزاعات عوامل مثبطة للاستقرار الاقتصادي وتتعاكس سلباً في كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، مما يؤدي الى ضياع كلفة الفرصة البديلة وهدر الفوائض الاقتصادية وتراجع الاداء الاقتصادي في معظم بلدان العالم الداخلة في تلك الحروب والنزاعات. ان استمرار حالة الحرب والنزاعات من شأنها ان تسهم في تراكم الاختلالات والمشاكل في الاقتصاد، ومن ثم فان ثمة خسائر يتعرض لها الاقتصاد تضعف من امكانيته في مواجهة الحرب والصدمات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بعوامل دعم وتحفيز مكونات الاقتصاد القومي.

عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ولحد الان من حروب ونزاعات ابعدهت عن الاستقرار وانعكست سلباً في تراكم مكامن الخلل والمعوقات التي افرزتها مرحلة الحصار الاقتصادي، مما ادى الى ترسيخ الاختلال في هيكل الناتج وتراجع النمو الاقتصادي وضعف الروابط ما بين القطاعات الانتاجية. وان جميع المؤشرات الاقتصادية في تراجع ونمو القطاعات الانتاجية عند ادنى مستوى ممكن فضلا عن ترهل القطاع العام. جميع هذه العوامل اسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في استنزاف الموارد الاقتصادية على نحو مستمر، وبالاخص المورد النفطي والمورد المالي (المتمثل باحتياطي النقد الاجنبي) وبقاء الفجوة بين الطلب والعرض المحليين قائمة على الرغم من محاولات البنك المركزي العراقي والسياسة التجارية في تدنيتهما.

ان استمرار النزاعات والحرب في العراق تسببت بسقوط ضحايا وتهجير ونازحين ادى الى ابتعاد الاقتصاد عن المستوى المرغوب فيه، الامر الذي ادى بدوره الى تجذر المشاكل والاختلال في هيكل الناتج وازعج رؤية الحكومة من اجل اصلاح الاقتصاد، مما ادى الى استمرار حالات الخلل وضعف الاقتصاد والاهم هو بقاء الاقتصاد معتمدا على النفط على الرغم من تعرض الاقتصاد الى عدد من الصدمات الداخلية والخارجية، فضلا عن ضياع الجهود التي نادت باهمية تنويع الاقتصاد والقضاء على حالة الريعية التي جمدت الجهاز الانتاجي وجعلت من الاقتصاد العراقي مستند بشكل كبير جدا على الخارج في تأمين السلع والخدمات الضرورية للسكان.

مشكلة الدراسة

ان الحرب والنزاعات حملت الاقتصاد العراقي الكثير من الابعاء والخسائر الاقتصادية والتي افضت باستنزاف كبير للموارد الاقتصادية المتاحة. مما تسبب بسوء تخصيص الموارد وعدم استغلالها على نحو كفوء. الامر الذي راكم المشاكل والمعوقات التي واجهها الاقتصاد العراقي.

أهمية الدراسة

ان استمرار الحرب والنزاعات سوف تبقى حالة الاستنزاف في الموارد الاقتصادية مما سيحول دون مقدرة الحكومة في معالجة حالات الخلل في هيكل الاقتصاد.

هدف الدراسة

تحليل بنية الاقتصاد العراقي للتعرف على اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي واستعراض حالة الموارد الاقتصادية المتمثلة بالنفط الخام والاحتياطيات الاجنبية وبيان قدرتهما في دعم الاقتصاد وعمليات الاستنزاف التي تحمل الاقتصاد عبء اكبر في الخسائر التي يتعرض لها. وذلك من خلال اعتماد المؤشرات الاقتصادية الملائمة مع الاستعانة بنموذج (VAR) لتقدير معلمات نموذج اثر الانفاق العسكري في الاحتياطيات الأجنبية والنفط من اجل تحديد مقدار واتجاه معلمات النموذج محل الدراسة.

فرضية الدراسة

تتطلب الدراسة بالفرضية الاتية (ان الحرب والنزاعات تثبط قدرة الحكومة في اصلاح اختلال هيكل الناتج وتنويع الاقتصاد وتقليل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن استنزاف الموارد الاقتصادية).

منهجية الدراسة

تم اعتماد الاسلوب الوصفي والاستدلالي من اجل تحليل محتوى الظاهرة وبيان اهميتها في الاقتصاد في محاولة لتسليط الضوء على عملية استنزاف الموارد الاقتصادية النادرة نسبياً والتي يعاني العراق من محدوديتها، وذلك بالاعتماد على البيانات والدوريات المتاحة.

البعد الزمني والمكاني للدراسة

- البعد المكاني - العراق، - البعد الزمني - المدة (2004-2015)

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى مطلبين تمثل الاول مدخل نظري في الحرب والنزاعات والموارد الاقتصادية، والثاني دور الحرب في استنزاف الموارد الاقتصادية ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول

الحرب والنزاعات والموارد الاقتصادية مدخل نظري

اولا: الحرب والنزاعات

الحرب هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، حيث الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافية السياسية للحصول على نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي. وان الحرب هي عبارة عن تفاعل بين اثنين أو أكثر من القوى المتعارضة والتي لديها "صراع في الرغبات" (ويكيبيديا، 2017، ص1).

قد تكون الدوافع للحرب مختلفة بين أولئك الذين يأملون بالحرب وبين الذين يموتون فيها. وللقيام بحرب ما لا بد أن يكون هناك دعم من قيادتها وقواتها العسكرية وشعبها. أنتجت برامج الحكومة الممولة للحرب تاريخياً بعض من أكثر المنتجات المبتكرة التي نعرفها اليوم. وشهادات الدكتوراة في الجامعات والتي حصل عليها لاكتشافها أشياء مثل الترانزستور مولت بواسطة برامج الحرب. الإنترنت (الذي يسمى أصلاً أريانيت) هو برنامج من تمويل وكالة مشاريع البحوث المتقدمة، حيث يعد وسيلة للاتصال عبر مسافات طويلة في حالة الدمار النووي. خلقت البرامج الممولة للحرب الهاتف الخليوي (المحمول) كوسيلة تمكن الجنود من التواصل بسهولة من داخل دباباتهم لمسافات طويلة. كما يمكن

القول أنه بسبب انخفاض عدد سكان البلاد، قد تحصل على زيادة في المعروض من المواد الغذائية، وزيادة المعروض من المواد الخام، وانخفاض منافسة الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرتهم على الموارد الطبيعية (بما في ذلك سوق العمالة الرخيصة، حقول النفط، والمزيد من الأراضي الزراعية). وضعف هذه البلدان يخلق فرصة لدخول الشركات المتعددة الجنسيات، وتطوير أسواقها عندما تصبح البلاد غير قادرة (مالياً أو بسبب نقص الموارد البشرية) على تطوير البلاد بشكل ذاتي. وهذا، بالطبع، منطق استعماري.

بعض المعتقدات، ترى أن الحرب ربما تؤدي إلى إنشاء زيادة في النشاط الاقتصادي في البلاد في شكل وظائف جديدة. عندما يكون معدل البطالة مرتفع، فإن الناس يقومون بعمليات شراء أقل مما كانت عليه قبل عام أو عامين، ويصبح الإنتاج الكلي ثابت. ولكن عندما يقرر بلد التحضير للحرب، فإن الحكومة تحتاج لتزويد جنودها بمعدات إضافية والذخائر اللازمة لكسب الحرب. تفوز شركات بعقود لتوريد الأحذية، والقنابل والسيارات للجيش. كثير من هذه الشركات سوف تضطر إلى استئجار عمالة إضافية لأجل تلبية هذه الزيادة في الإنتاج. إذا كانت الاستعدادات للحرب كبيرة بما يكفي، فإن أعدادا كبيرة من العمال سيتم تأجيرها مما يخفض معدل البطالة. كما ان فئات أخرى من العمال قد يتم الاستعانة بهم لتغطية الاحتياط في وظائف القطاع الخاص الذين يرسلون إلي الخارج. مع انخفاض معدل البطالة يصبح لدينا المزيد من الإنفاق من الافراد مرة أخرى، هذا الإنفاق الإضافي سيعزز من بنية الاقتصاد من جديد (الخفاف واخرون، 2007، ص11).

اما النزاعات فهي لا تختلف كثيرا عن الحروب فكلاهما يخلفان الدمار وعدم الاستقرار الاقتصادي واضطراب في سلوك المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن تراجع برامج التنمية والاداء الاقتصادي. كما تؤدي النزاعات الى زيادة مشاعر الحقد والكراهية بين صفوف السكان الامر الذي قد يؤدي الى نشوء مشاكل اجتماعية تعمل على زيادة حدة المشاكل الاقتصادية من عدم عدالة وفقر وحرمان.

ثانياً: الموارد الطبيعية

يقسم اغلب الاقتصاديين الموارد الاقتصادية الى ثلاث موارد هي الموارد البشرية، الموارد المالية والموارد الطبيعية (ما على سطح الارض وباطنه). ولكي يصبح المورد اقتصاديا ينبغي ان يتم استغلاله من اجل اشباع الحاجات العامة. وان هذا يتطلب توافر شرطان ضروريان هما ان تتوفر المعرفة والمهارة للامانة لاستغلال المورد، وان يكون هنالك طلب على المورد (مدخلات انتاج) او على منتجاته.

انواع الموارد الطبيعية

تصنف الموارد الطبيعية بشكل عام الى نوعين هما الموارد الناضبة والموارد المتجددة وفي كل نوع خصائص اقتصادية ووسائل استغلال مختلفة ومكاسب متنوعة.

1- الموارد الناضبة: وهي كافة الموارد الطبيعية المعرضة للنضوب عبر الزمن وبسبب استغلالها بشكل كبير ومستمر من خلال الضغط المتزايد في استخدامها افضى بندرتها مثل النفط والغاز الطبيعي ... الخ.

2- الموارد المتجددة: وهي كافة الموارد الطبيعية التي تتجدد باستمرار في البيئة مثل الطاقة الشمسية والرياح والحرارة الجوفية الخ. وتعد هذه المصادر للطاقة غير ناضبة بفعل الاستمرار في استغلالها عبر الزمن اي ان احتياطيها لا يقل ابداً لكونها متجددة (مريم، 2011، ص69).

يمكن قياس مستوى التقدم لمجتمع معين من خلال قدرته على التحكم في الطاقة واستغلال مصادرها بالطريقة المثلى التي تعطي أفضل النتائج، أضف إلى ذلك أن درجة استخدامها تعتمد بالأساس على مدى توفر مصادرها، والمهارة التقنية لاستغلال تلك المصادر، وهي ما يعمل المجتمع الدولي اليوم على تطويرها، وذلك حتى يتمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل

لذلك المصادر من أجل مواكبة تزايد الطلب العالمي على الطاقة، خاصة وأن التطور الاقتصادي والاجتماعي اليوم بات مرتبطا ارتباطا كبيرا بتوفرها وبأسعار مقبولة.

بالإضافة إلى الدور الاقتصادي الحيوي للطاقة فإن لها وظيفة مالية خاصة بالنسبة للدول البترولية، حيث تعتبر عوائد الصادرات البترولية مصدر أساسي لتمويل خزينة الدولة بالنقد الأجنبي فضلا عن اسهام البترول بنسبة كبيرة في عملية التراكم الرأسمالي من خلال إعادة استثمار الفوائض البترولية الوطنية والدولية. كانت أماكن تواجد مصادر الطاقة المختلفة محل صراع ودافع احتلال في العقود السابقة وأصبحت اليوم دافع تكامل وتنسيق الجهود من أجل تعزيز الدول لمكانتها في السوق الدولية، خاصة في ظل الأزمات التي عرفتها العالم وتأثيراتها وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول (مريم، 2011، ص70).

ان الحرب والنزاعات تعمل على تدمير البنى التحتية للبلاد فضلا عن ضياع كلفة الفرصة البديلة في بناء الاقتصاد وفق معيار كلفة/منفعة، ان التدمير الذي سيلحق بالاقتصاد جراء الحرب او النزاع كفيل بان يتسبب بتراجع معظم المؤشرات الاقتصادية في الاجل الطويل وهذا سوف يتسبب باثار اجتماعية واقتصادية خطيرة يكون ضحيتها السكان (والستن واخرون، 2015، ص: 102-105).

تعمل الحروب والنزاعات المسلحة على تفشي ظاهرة الامية في صفوف السكان وارتفاع ظاهرة الجهل والفقر، فضلا عن انتشار الامراض الانتقالية والمعدية الناتجة عن نقص المناعة وسوء التغذية وتفشي الامراض البيئية، مما تؤثر سلباً في إنتاجية الفرد وتراجع اغلب الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسهم الزراعة. بسبب تردي البيئة وتفاقم المشاكل المرتبطة بها من ملوحة الأرض وعدم الاستغلال الأمثل للتربة والماء. فضلا عن تردي التعليم وباقي الأنشطة الخدمية الأخرى. ان تفشي الفقر والجهل والمجاعات يضر باستخدام المورد البشري ومن ثم الموارد الاقتصادية الأخرى مما يتسبب بتعطيل التنمية الاقتصادية. كما تؤثر الحروب والنزاعات بارتفاع حركة النزوح مما يربك الإجراءات والسياسات الاقتصادية لما يتسببه من ارتفاع في مستوى الفقر وعدم وجود المسكن اللائق فضلا عن الخدمات الأخرى. مما يؤثر في ارتفاع وتأثر التهميش في صفوف السكان وتفاقم المشاكل الاجتماعية (احمد واخرون، 2012، ص: 14، 15).

تشير دراسة بول كولير (في أواخر التسعينيات من القرن الماضي) الى ان النزاعات المسلحة بين صفوف السكان تتسبب بانخفاض كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج فضلا عن الهدر في الموارد الاقتصادية واضعاف الاقتصاد. ويطلق عليه في الاجل الطويل تسمية فخ التخلف الإنمائي الذي يعد عائقاً كبيراً امام بناء الاقتصاد والمجتمع ونظام المؤسسات. كما تخلص دراسة حديثة الى ان النزاعات الاهلية مدمرة بشكل خاص للانتعاش الاقتصادي أي انه يمتص الفائض الاقتصادي دون احداث أي تغير إيجابي في النمو والتنمية الاقتصادية، فضلا عن المشاكل التي تتفاقم بعد انتهاء الصراع والذي يدوم تأثيرها لمدة طويلة من الزمن. وفي دراسة أجراها ستيفانو كوستالي ولويجي موريتي وكوستانتينو بيسشيدا تشير إلى أن الحروب الاهلية والنزاعات تخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 1.5 في المئة خلال النزاع، الامر الذي يزيد من استنزاف الموارد الاقتصادية ويعطل التنمية في البلاد (إ. يونغ، 2017، ص9).

في أوقات الحرب والنزاع يرتفع الانفاق العسكري من اجل تغطية نفقات الحرب وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لهذا الانفاق من زيادة التشغيل ودعم نوع معين من الصناعات في الاجل القصير، لكن اثره السلبي يفوق اثره الإيجابي بكثير في الاجل الطويل حيث ان ذلك الانفاق سيكون بديلا عن الانفاق المدني في المرافق الحيوية للأنشطة الاقتصادية مما يتسبب بضياع كلفة الفرصة البديلة، كما انه يتسبب بعواقب في الاقتصاد الكلي والذي يتمثل بارتفاع التضخم وعجز

الميزانية وارتفاع الدين العام، فضلا عن انخفاض الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الناتج والدخل، وان اصلاح هذا الأثر يتطلب مواجهة قاسية من قبل الحكومة مع البيئة الاقتصادية والمجتمع. (Iepadmin,2015,P6)

المحور الثاني

دور الحرب في استنزاف الموارد الاقتصادية

خاض الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 العديد من الحروب من اجل استعادة سيادته وفرض سيطرته على اراضيه. مما ادى الى استنزاف كبير في موارده الاقتصادية من اجل دعم الماكينة العسكرية، الامر الذي ادى الى اهتمام الحكومة بشكل كبير في هذا القطاع والمتمثل بتخصيص عالي في الموازنة الفيدرالية العامة لكافة المؤسسات ذات الطابع الامني والعسكري. وفي ظل استمرار المعوقات والمشاكل التي تعترض الاقتصاد العراقي تراكمت الاختلالات في هيكل الناتج وهدر استخدام الموارد الاقتصادية.

تسخر الحكومة في اوقات الحرب جميع امكانياتها من اجل الظفر بالمعركة والتخطيط لها بشكل سليم مما يؤدي الى تحول في امكانيات واستخدامات الاقتصاد المدني نحو اقتصاد الحرب. ان ذلك الانتقال يتضمن تكاليف اقتصادية كبيرة تتمثل بعدم كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية واشباع الحاجات، مما يولد مشكلة التفاوت في توزيع الدخل وما ينجم عنها من اختلال في البنيان الاجتماعي. وقد يتسبب ذلك في زيادة معدلات الفقر والحرمان وارتفاع معدلات الجريمة والفساد في جميع مفاصل الاقتصاد.

اولا: الناتج المحلي الاجمالي

ان الحرب والاستعداد له يختلف اختلافاً كبيراً في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة لكون الاخيرة تمتلك مقدرات كبيرة تؤهلها في اجتياز حالة الحرب باقل الخسائر الاقتصادية الممكنة. كما ان الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي تسهم في زيادة حدة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. مما ادى الى استنزاف اهم موردين في العراق وهما النفط الخام والاحتياطي من العملة الاجنبية. لم تقف سلسلة الاختلالات الاقتصادية الى هذا الحد، انما تضافرت عوامل اخرى عبر الزمن عززت من حدة الفجوات في الاقتصاد العراقي فيما يخص العرض والطلب، فبالرغم من ان عجلة الناتج في العراق شبه معطلة وان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في هيكل الناتج، وفي ظل الموازنات الكبيرة التي ترجمت على ارض الواقع بتضخم الطلب المحلي على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الاستيرادات التي عززت بدورها من استنزاف الاحتياطي من النقد الاجنبي، زد على ذلك ارتفاع معدل نمو السكان الذي اسهم الاخر في زيادة حدة تلك المشكلات والمعوقات في الاقتصاد العراقي.

تسعى الحكومة العراقية بعد الانهيار الذي شهده سوق النفط العالمي والذي تسبب بانخفاض حاد وغير مسبوق باسعار النفط الخام دولياً الى تنويع الموارد الاقتصادية من اجل تدنية حجم الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد القومي، لكن انشغال الحكومة في المعارك ضد داعش حال دون المضي قدماً في تحقيق ذلك الهدف عبر منهاج مخطط له يمكن تنفيذه على ارض الواقع. لذا لم تتمكن الحكومة من تحقيق نتائج يمكن من خلالها تقليل الخسائر الاقتصادية في هذين الموردين والتي ينكبدها الاقتصاد العراقي بصفة مستمرة نتيجة بقاء الاختلالات الاقتصادية قائمة. فمع استمرار استنزاف المورد النفطي والمورد المالي فان الاقتصاد العراقي سوف لن يتعافى، فمع ارتفاع وتيرة الفساد الاداري والمالي الذي اخذ يهدد مستقبل الاقتصاد العراقي بالدمار من جهة، وتنامي معدلات النمو السكاني للضغط على ما تبقى من موارد اقتصادية والتي تعاني بالاصل من الندرة، فان الاقتصاد العراقي لن يتمكن من اصلاح الهيكل الانتاجي وسوف لن يتمكن من بلوغ مرحلة التنويع في الموارد الاقتصادية.

ان الحرب ضد داعش ادى بان تتحمل الحكومة العراقية خسائر اقتصادية كبيرة تمثلت بالانفاق الحربي من اجل مواجهة خطر داعش، ومن اجل القضاء على هذا العدو اخذت الحكومة بزيادة الانفاق الحربي على الرغم من قلة الموارد الاقتصادية واستنزافها على نحو كبير. ان العوامل السياسية والدولية والعسكرية ابعدت الحكومة عن دائرة الاصرار في مواجهة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، مما ادى الى بقاء العوامل ذاتها في استنزاف ما تبقى من الموردين الاقتصاديين. وان ما تتحمله اليوم الحكومة من مشاكل اقترنت بتحرر المناطق التي كان يسيطر عليها داعش منها مشكلة النازحين والامراض والاذية التي اخذت بالانتشار والخراب الذي طال مدن وقرى ومحافظات، انما يشكل عوامل جديدة تسهم في الضغط على ما تبقى من الموردين آنفا الذكر. مما يضع الحكومة امام تحديات صعبة وان التهاون معها انما يتسبب بخراب اكبر وخسائر اقتصادية اكثر مما عليه الان. وفيما يلي تحليل بنية الاقتصاد العراقي فيما يتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية وتأثير النزاعات والحرب ضد داعش في سلوك تلك المتغيرات الاقتصادية.

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وقطاعاته في العراق للمدة (2004-2015) (مليار دينار)

| السنة | القطاع | قطاع الزراعة | قطاع الصناعة بدون النفط | قطاع الصناعة مع النفط | قطاع الخدمات | GDP |
|----------------------|---------|--------------|-------------------------|-----------------------|--------------|-----|
| 2004 | 5163.8 | 931.6 | 31366 | 16488.1 | 53235 | |
| 2005 | 6404.3 | 963.2 | 39558 | 18368.7 | 73533 | |
| 2006 | 5569 | 1473.2 | 54325 | 21429.7 | 95588 | |
| 2007 | 5454.1 | 1817.9 | 60020.9 | 22310.6 | 107828.5 | |
| 2008 | 5716.8 | 2331.8 | 88896.5 | 23774.8 | 155982.3 | |
| 2009 | 6132.7 | 3369.4 | 59600.6 | 25144.8 | 139330.2 | |
| 2010 | 8366.2 | 3678.7 | 76583.7 | 27548.6 | 158521.5 | |
| 2011 | 8808.6 | 3879.9 | 119368.3 | 29375.4 | 211309.9 | |
| 2012 | 10404.6 | 6817.6 | 133253.2 | 34333.7 | 251907.7 | |
| 2013 | 13045.9 | 6402.3 | 131976.2 | 37435.6 | 271091.8 | |
| 2014 | 12682 | 493.1 | 117433.2 | 34086.2 | 258900.7 | |
| 2015 | 9105 | 3915.8 | 65542.7 | 29995.8 | 191715.8 | |
| النمو المركب | 2.6% | 6.7% | 3.4% | 2.7% | 5.9% | |
| مرونة النمو القطاعية | 0.4% | 1.13% | 0.5% | 0.4% | | |

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (1) بان قطاع الزراعة اتخذ مسارا متذبذبا خلال مدة الدراسة وهذا يدل على عدم استقرار القطاع الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة على الرغم من تبني وزارة الزراعة المبادرة الزراعية، التي كان لها تأثير ايجابي التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي نهاية عام 2008 اذ يشير الجدول اعلاه بتحسّن نشاط القطاع الزراعي بعد عام 2008، لكن ذلك التحسن كان متواضعا اذ كان معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة (2.6%) بمرونة نمو قطاعية قدرها (0.4%) من نمو الناتج بالاسعار الجارية بشكل اجمالي وهي مرونة واطئة.

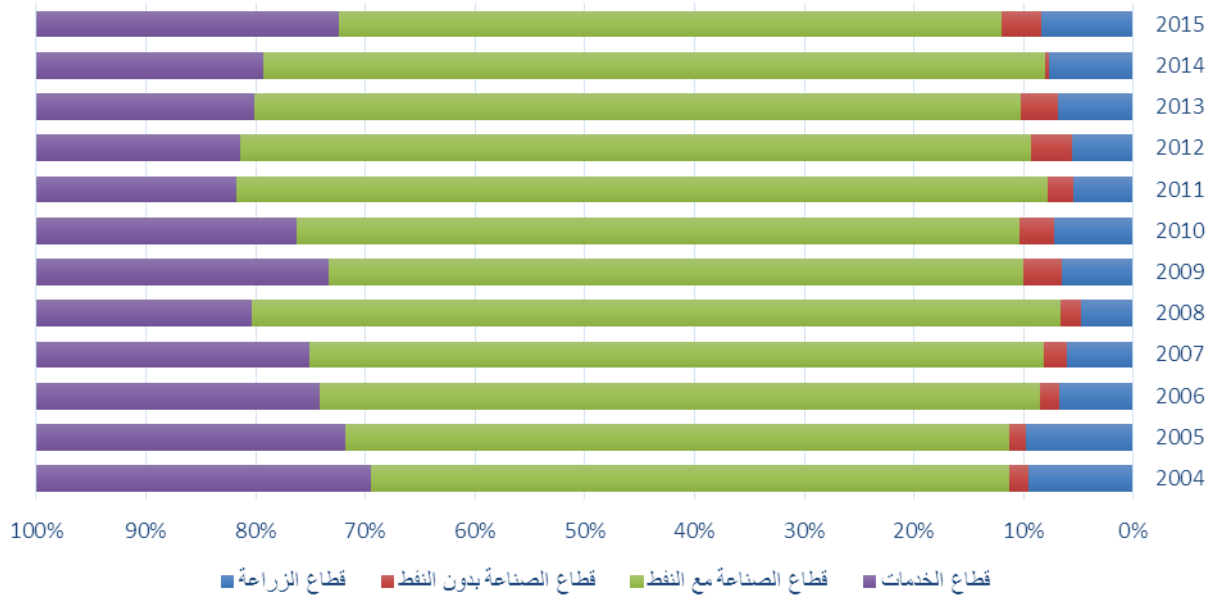
اما قطاع الصناعة باستثناء القطاع النفطي فقد شهد الاخر مسارا متذبذبا خلال مدة الدراسة لكنه افضل حالا من قطاع الزراعة اذ بلغ معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة (6.7%) بمرونة نمو قطاعية قدرها (1.13%) اي انها ذات

مرونة عالية، وان اغلب تلك الصناعات هي مملوكة من قبل القطاع الحكومي فضلا عن كونها سلع استهلاكية غير انتاجية. في حين قطاع الصناعة مع القطاع النفطي يشهد مسارا تصاعديا خلال مدة الدراسة باستثناء عام 2005. وهذا يدل على الاثر المهم للقطاع النفطي في الناتج، ولكن تأثير ازمة اسعار النفط العالمية كان كبيرا على انتاج وتصدير النفط حيث تراجع هذا القطاع عامي 2014 و 2015 وبذلك فان معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة قد بلغت (3.4%) بمرونة نمو قطاعية قدرها (0.5%).

اما قطاع الخدمات فقد شهد مسارا تصاعديا خلال مدة الدراسة اذ بلغ معدل نموه المركب (2.7%) بمرونة قطاعية قدرها (0.4%) حيث تآثر هذا القطاع بصدمة اسعار النفط العالمية فضلا عن الصدمة الداخلية بسبب هجمات داعش الارهابية.

الشكل (1)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وقطاعاته بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر: من عمل الباحث استنادا الى الجدول (1).

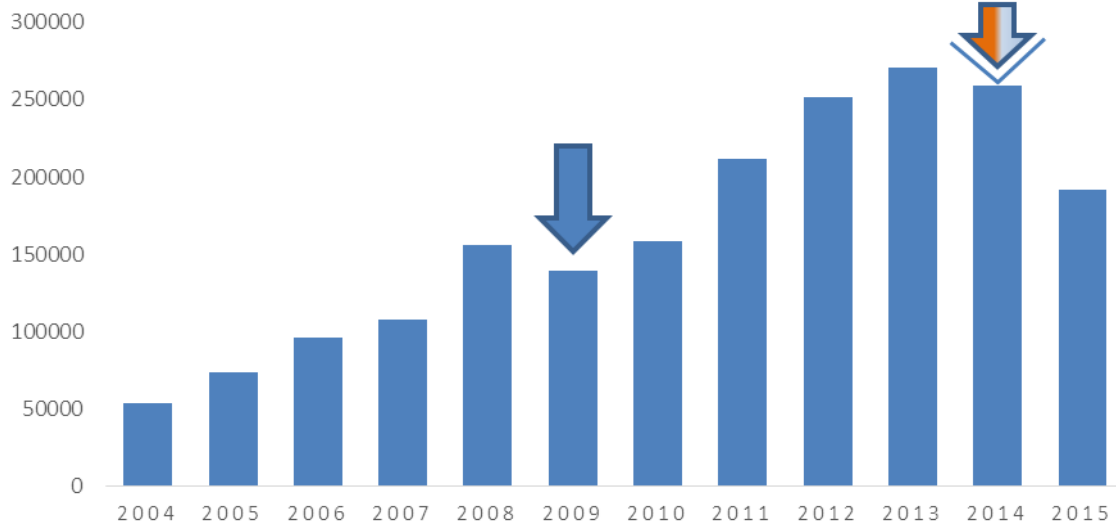
| السنوات | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 |
|-------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قطاع الزراعة | 4.75 | 4.9 | 4.81 | 4.13 | 4.2 | 5.28 | 4.4 | 3.67 | 5.06 | 5.83 | 8.71 | 9.7 |
| قطاع الصناعة بدون النفط | 2.04 | 0.19 | 2.36 | 2.71 | 1.8 | 2.32 | 2.42 | 1.49 | 1.69 | 1.54 | 1.31 | 1.75 |
| قطاع الصناعة مع النفط | 34.2 | 45.4 | 48.7 | 52.9 | 56.4 | 48.3 | 42.8 | 56.9 | 55.6 | 56.8 | 53.8 | 58.9 |
| قطاع الخدمات | 15.7 | 13.2 | 13.8 | 13.6 | 13.9 | 17.4 | 18.1 | 15.2 | 20.7 | 22.4 | 24.9 | 30.9 |

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول (1)

يشير الشكل (1) الى ان اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج كان متذبذبا طيلة مدة الدراسة مما يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب الظروف الامنية والسياسة المضطربة التي مر بها الاقتصاد العراقي. مما عمق من مشاكل الناتج والانشطة الاقتصادية، حيث يلاحظ من الشكل اعلاه ان قطاع الصناعة مع النفط حظي بالمرتبة الاولى من حيث اهميته في تكوين الناتج، ياتي بعده قطاع الخدمات ومن ثم قطاع الزراعة.

الشكل (2)

الصدمات الخارجية والداخلية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر: من عمل الباحث استنادا الى جدول (1).

يتبين من الشكل (2) ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق تعرض لعدة صدمات انعكست سلبا على ادائه خلال مدة الدراسة، كانت اول هذه الصدمات هي عام 2009 حيث تأثر الناتج والاقتصاد العراقي بتداعيات الازمة المالية العالمية التي احدث كسادا في اغلب بلدان العالم، مما ادى الى تراجع تصدير النفط الخام في تلك المدة مما ادى بدوره الى انخفاض الإيرادات العامة التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي، الامر الذي احدث انخفاض في الانفاق العام وانكماش في الاقتصاد. وقد تعرض عام 2014 الى صدمة مزدوجة احدها خارجية تمثلت بازمة اسعار النفط العالمية في وقت يعتمد فيه الناتج في العراق على النفط بشكل كبير كما تم بيانه في الشكل (1)، مما تسبب بانهيار غير متوقع في الإيرادات النفطية مما اربك عمل القطاعات الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع، فضلا عن تراجع الانفاق الحكومي وتبني سياسة تقشفية انكماشية لتدارك الوضع الجديد. اما الصدمة الاخرى فكانت داخلية تمثلت بالهجمات التي شنها تنظيم داعش الارهابي على العديد من المحافظات، والتي دفعت الحكومة الى الضغط على باق الانفاق الحكومي لصالح الانفاق الحربي من اجل مواجهة خطر هذا التنظيم والقضاء عليه. وعليه فان الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الناتج عام 2014 تسببت بتعطيل اغلب القطاعات الاقتصادية وحدثت تراجع واضح في الاداء الاقتصادي حيث يلاحظ ذلك الاثر حتى عام 2015.

ثانياً: - المورد النفطي

يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل اساسي من اجل تسيير الانشطة الاقتصادية ومواجهة الازمات فضلا عن تكوين النقد الاجنبي وتراكم الثروة القومية، فمن خلال استغلال المورد الطبيعي النفط بشكل وحيد يتم تشغيل ماكنة الاقتصاد العراقي، ونظرا لمحدودية استغلال الموارد الطبيعية في الاقتصاد العراقي فان تركيبة الناتج كانت متوازنة مما تسبب بخلل هيكلي كبير في بنية الناتج المحلي.

الجدول (2)

الصادرات النفطية وغير النفطية في العراق للمدة (2004-2015)

(مليار دولار)

| السنوات | إجمالي الصادرات | الصادرات النفطية | الصادرات غير النفطية | نسبة الصادرات غير النفطية / إجمالي الصادرات % | نسبة الصادرات النفطية / إجمالي الصادرات % |
|---------|-----------------|------------------|----------------------|---|---|
| 2004 | 17810 | 17703 | 107 | 99.4 | 0.6 |
| 2005 | 23697 | 23578 | 119 | 99.5 | 0.5 |
| 2006 | 30529 | 30298 | 231 | 99.2 | 0.8 |
| 2007 | 39587 | 39270 | 317 | 99.2 | 0.8 |
| 2008 | 63726 | 63216 | 510 | 99.2 | 0.8 |
| 2009 | 39430 | 39134 | 296 | 99.2 | 0.8 |
| 2010 | 51764 | 51376 | 388 | 99.3 | 0.7 |
| 2011 | 79681 | 79083 | 598 | 99.2 | 0.8 |
| 2012 | 94209 | 93503 | 706 | 99.3 | 0.7 |
| 2013 | 89768 | 89095 | 673 | 99.3 | 0.7 |
| 2014 | 83981 | 83351 | 630 | 99.2 | 0.8 |
| 2015 | 43442 | 43116 | 326 | 99.2 | 0.8 |

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، سنوات متنوعة.

يتضح من الجدول (2) ان الصادرات العراقية تزايدت خلال مدة الدراسة باستثناء عامي 2009، 2014 بسبب الازمة النفطية وتراجع تصدير النفط الخام. حيث تشكل الصادرات النفطية معظم حصة الصادرات العراقية اذ بلغت طيلة مدة الدراسة (99%) من إجمالي الصادرات. وهذا يدل على ان عجلة الناتج لازالت شبه متوقفة ولا تستطيع من تغطية نسبة العجز الحاصل في العرض الكلي. بلغت قيمة الصادرات العراقية عام 2004 (17810) مليار دولار تشكل الصادرات النفطية ما قيمته (17703) مليار دولار منها، اي ان الصادرات غير النفطية بلغت (107) مليار دولار فقط. اما عام 2014 فقد بلغت الصادرات العراقية ما قيمته (83981) مليار دولار منه (83351) مليار دولار صادرات نفطية والباقي (630) مليار دولار هو صادرات غير نفطية. وهذا يؤكد بان هنالك تركيز سلعي في الصادرات العراقية لصالح النفط الخام طيلة مدة الدراسة، وان استمرار استخدام هذا المورد بهذه الطريقة تؤدي الى استنزافه طالما ان باقي السلع والخدمات لا تشكل جزء كبير من الصادرات العراقية. وان الصادرات العراقية اصبحت عرضة للتقلبات الحاصلة في سوق النفط العالمي مما انعكس سلباً في مقدرة الحكومة على زيادة الاداء الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

ثالثاً:- المورد المالي

يعد الاحتياطي من النقد الاجنبي واحد من اهم الموارد الاقتصادية التي ينبغي استغلالها باكفاء صورة ممكنة لتعظيم مكاسب الثروة القومية، وبالخصوص في بلد مثل العراق الذي يعتمد بشكل كبير جدا على المورد النفطي في توليد النقد الاجنبي.

ان العراق بعد عام 2003 اتاحت له فرصة جيد من اجل تحقيق كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية، فبعد استئناف تصدير النفط اصبح لدى العراق موردين هاميين هما النفط والنقد الاجنبي الذي كان

من المفروض استغلالهما من اجل معالجة مشاكل الاقتصاد والنتاج ومن ثم رفع كفاءة الاداء الاقتصادي وتعزيز بنية الناتج القومي

الجدول (3)

الاحتياطيات الاجنبية والنفط الخام في العراق للمدة (2004-2015) (مليار دينار)

| السنوات | الاحتياطيات الأجنبية | النفط الخام | نسبة الاحتياطيات: النفط الخام |
|---------|----------------------|-------------|-------------------------------|
| 2004 | 13652 | 30434.4 | 44.86 |
| 2005 | 19901 | 38594.8 | 51.56 |
| 2006 | 26568 | 52851.8 | 50.27 |
| 2007 | 38217 | 58203 | 65.66 |
| 2008 | 58718 | 86564.7 | 67.83 |
| 2009 | 51872 | 56231.2 | 92.25 |
| 2010 | 59228 | 72905 | 81.24 |
| 2011 | 71410 | 115488.4 | 61.83 |
| 2012 | 82001 | 126435.6 | 64.86 |
| 2013 | 90648 | 125573.9 | 72.19 |
| 2014 | 77363 | 116940.1 | 66.16 |
| 2015 | 63505 | 61626.9 | 103.04 |

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، سنوات متنوعة.

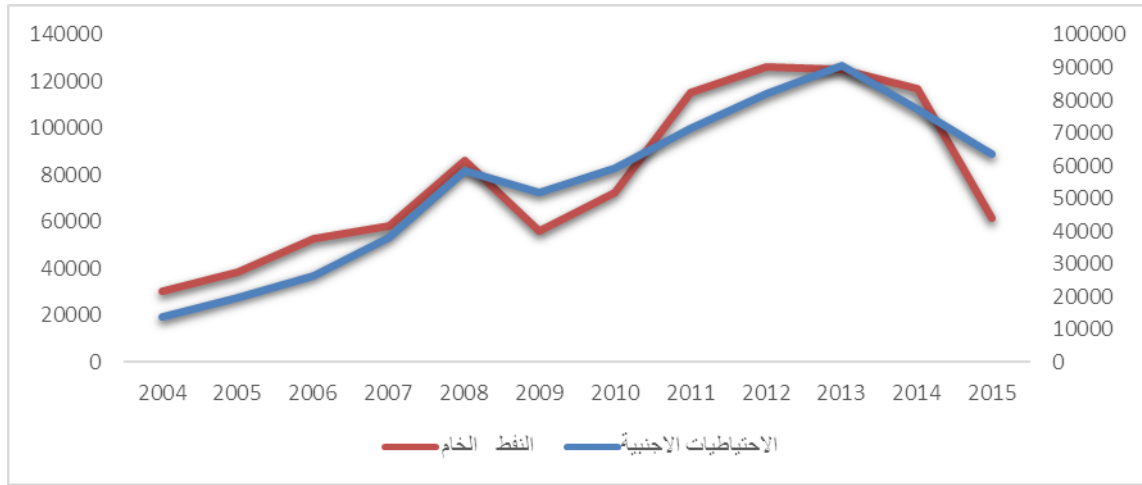
يلاحظ من الجدول (3) ان الاحتياطي من النقد الاجنبي قد تزايد خلال مدة الدراسة باستثناء عام 2009 بسبب تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العراقي والمدة (2014،2015) بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. ان ارتفاع الفوائض المالية من النقد الاجنبي امر ايجابي من اجل تسخير هذه الاموال في خدمة الاقتصاد، ولكن بسبب ظروف الحرب والنزاعات التي عاشها العراق خلال مدة الدراسة تسببت بخسارة الاقتصاد العراقي لتلك الفوائض المالية وعدم الاستفادة منها من اجل بناء الاقتصاد ومعالجة مشاكلة، ان الحرب ضد داعش تسببت بانهايار تام للبنى التحتية في المحافظات التي تواجد فيها مما يعني حاجة الاقتصاد الحقيقية لذلك المورد المالي من اجل اعادة بناء تلك المحافظات فضلا عن تفاقم مشاكل النازحين وارتفاع معدل الفقر والامراض بين صفوف السكان النازحين، مما يتطلب بالضرورة موارد مالية من اجل معالجة تلك المشاكل، فضلا عن الانفاق الحربي من اجل القضاء على عصابات داعش الارهابية.

تشير نسبة الاحتياطي الاجنبي الى النفط الخام في العراق خلال مدة الدراسة بان الاحتياطي من النقد الاجنبي يتاتي بشكل كبير جدا من بيع النفط الخام بالدولار في السوق العالمية. اذ بلغ الاحتياطي الاجنبي عند متوسط المدة (68.4%) من الايراد النفطي.

ان احتياطي النقد الاجنبي مصدره الصادرات من النفط الخام ولطالما الاخير يتقلب وفق المعطيات الدولية مما يجعل امر السيطرة على تقلبات النقد الاجنبي ضعيفة، والسبب لان العوامل الخارجية هي المؤثر الاقوى في بنية الاقتصاد العراقي، لذلك فان تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة عام 2009 وعام 2014 تركت اثرا واضحا في كل من احتياطي النقد الاجنبي والنفط الخام في العراق خلال مدة الدراسة بحسب الشكل (4).

الشكل (3)

الاحتياطيّات الاجنبية والنفط الخام في العراق للمدة (2004-2014)

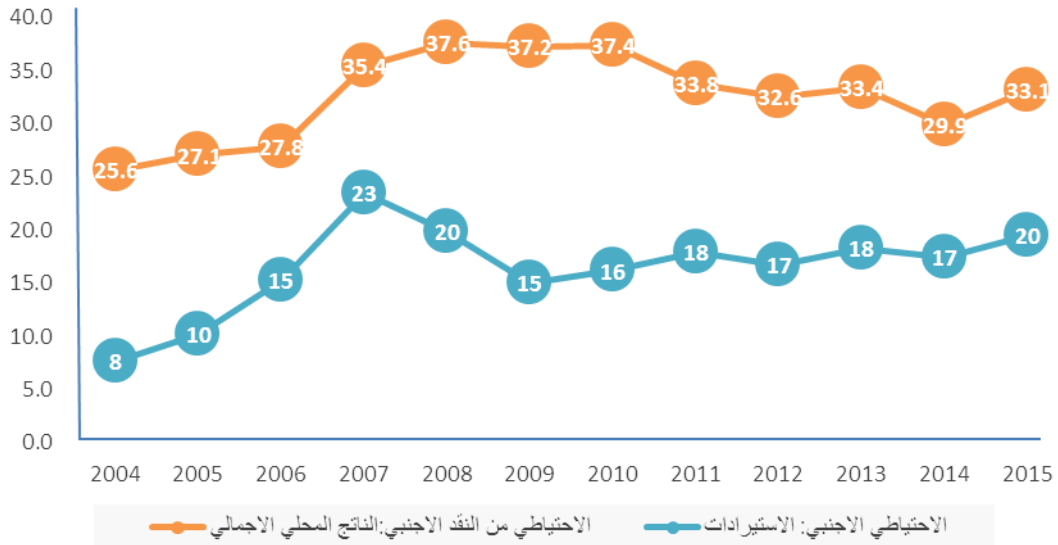


المصدر : من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول (3).

ان مساهمة الاحتياطيّات الاجنبية في الناتج وفي الاستيرادات عند حدود بسيطة انما يؤكد على قوة تماسك الاقتصاد وتنوعه من أنشطة متعددة. اذ يشير الشكل (3) ان مساهمة الاحتياطيّات الاجنبية في الناتج المحلي الاجمالي كانت اعلى من النسبة المعيارية الدولية (20%) اذ تراوحت ما بين (25.6) عام 2004 الى (37.6) عام 2008، مما يعني ان هنالك استنزاف واضح في حجم الاحتياطيّات الاجنبية من اجل الناتج الذي في الغالب مكون من النفط، الامر الذي يشير الى ضعف حالة الاقتصاد وتفاقم حالات الخلل في هيكل الناتج. اما مساهمة الاحتياطيّات الاجنبية في الاستيرادات الشهرية فقد تراوحت ما بين (8) اشهر عام 2004 الى (23) شهرا عام 2007 مما يعني ان هنالك فوائض مالية معبر عنها بالاحتياطيّات الاجنبية تستنزف نحو الخارج من اجل تأمين حاجة السوق المحلي من السلع والخدمات، وبالرغم من كونها نسب مرتفعة ولكن طبيعة الاقتصاد العراقي الربعية وجمود الجهاز الانتاجي وعدم توافر مصدر اخر للعملة الاجنبية غير النفط يجعل هذا المؤشر يدل على استنزاف كبير في الاحتياطيّات الاجنبية وضياع حقوق الاجيال القادمة وتعطيل مسيرة التنمية المستدامة.

(3) الشكل

مساهمة الاحتياطات الاجنبية في الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات في العراق للمدة (2015-2004)



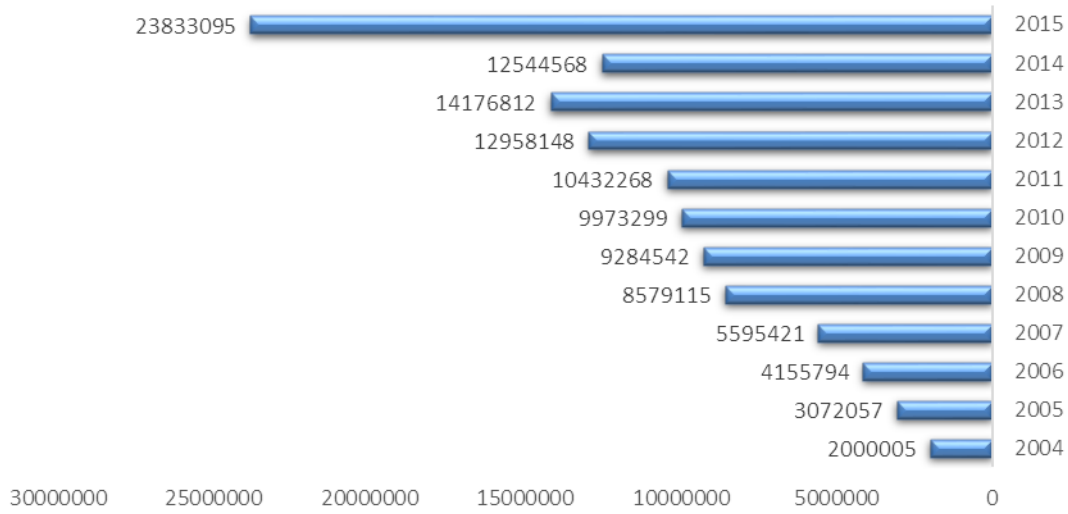
المصدر:- من عمل الباحث استنادا الى الملحق (1).

رابعاً:- الانفاق العسكري

نظرا للظروف التي عاشها العراق خلال مدة الدراسة والتي شهدت نزاعات مسلحة بعد عام 2004 وارتفاع عدد ضحايا العمليات المسلحة والاحتقان الطائفي من بين السكان فضلا عن عمليات التهجير القسري، ومن ثم تلتها سلسلة من العمليات الارهابية التي اوقعت عدد كبير من الضحايا في صفوف الابرياء من السكان ومن ثم هجمات عصابات داعش الارهابية التي ادت الى تدمير مدن كاملة وتخريب البنى التحتية للعديد من المحافظات العراقية، فكان انعكاس ذلك بارتفاع واضح في الانفاق العسكري من اجل السيطرة على الوضع الامني غير المستقر في البلاد، واستعادة السيطرة على المحافظات التي طالتها عصابات داعش الارهابية واناقد النازحين وتوفير اماكن لايوائهم في ظل تعرض الاقتصاد الى العديد من الصدمات الخارجية والتي تسببت بضعف المورد المالي وتقلبه بعيدا عن الاتجاه المرغوب فيه.

الشكل (4)

الانفاق العسكري في العراق للمدة (2004-2015)

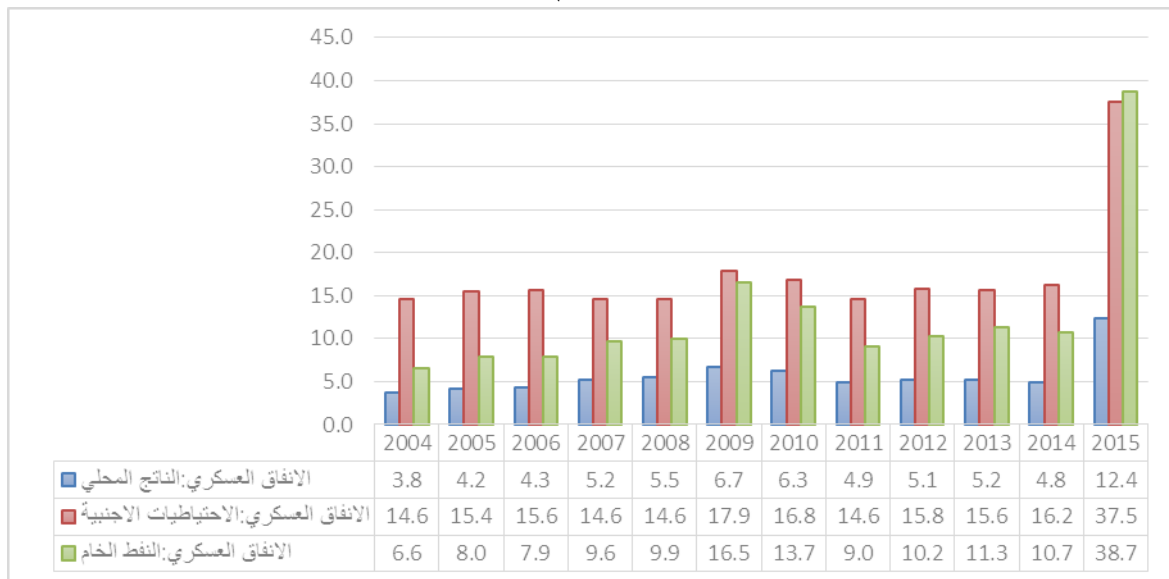


المصدر:- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متفرقة.

يؤكد الشكل (4) ان الانفاق العسكري في العراق تصاعد خلال مدة الدراسة فبعد ان كان (2000005) مليون دينار عام 2004 ازداد الى (9973288) مليون دينار عام 2010 لصبح (23833095) مليون دينار عام 2015. بسبب الظروف غير المستقرة التي مرت على العراق ومن اجل سعي الحكومة للسيطرة على الملف الامني والحد من النزاعات الداخلية وما نتج عنها من مشاكل اجتماعية هددت الاسرة العراقية وقوضت قوة الدولة وتسببت بهجرة واسعة في صفوف السكان.

الشكل (5)

مساهمة الانفاق العسكري في الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطيات الاجنبية والنفط الخام في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر:- من عمل الباحث استنادا الى جدول (1)، الملحق (1).

يلاحظ من الشكل (5) ان مساهمة الانفاق العسكري في الناتج اتخذت مساراً متصاعداً منذ عام 2004 اذ بلغ (3.8%) من الناتج حتى عام 2009 اذ بلغ (6.7%) من الناتج، حيث تراجع بعد ذلك على اثر انخفاض الناتج بسبب الازمة المالية لتكون النسبة (4.9%) عام 2011. وقد ارتفعت بعد ذلك بسبب الهجمات الارهابية لتنظيم داعش حيث بلغت (12.4%) من الناتج عام 2015. اما مساهمة الانفاق العسكري في الاحتياطيات الاجنبية فقد تراوحت ما بين (14.6%-37.5%) خلال مدة الدراسة وهي نسبة عالية، مما يدل على استنزاف الاحتياطيات من اجل الحرب. اما مساهمة الانفاق العسكري في النفط الخام فقد تراوحت ما بين (6.6%-38.7%) خلال مدة الدراسة وهذا يعني ان ايراد النفط الخام يستنزف تقريبا خمسة من اجل الحرب والنزاعات الحاصلة في البلاد.

خامساً:- أثر الانفاق العسكري في الاحتياطيات الاجنبية والنفط الخام

يؤثر الانفاق العام في اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية لكونه يؤثر بشكل مباشر دون ان يمر بالميل الحدي للمتغيرات، مما يؤدي الى التأثير بسلوك تلك المتغيرات باتجاهات متعددة وهذا ما نصت عليه اغلب النظريات الاقتصادية، ستركز هذه الدراسة على اثر الانفاق العام العسكري في متغيرات محل الدراسة وهي الاحتياطيات من النقد الأجنبي والنفط الخام بوصفهما موارد اقتصادية محفزة وداعمة للتنمية الاقتصادية المستدامة والناتج والدخل. وعلى هذا الأساس فان الانفاق العسكري يمارس اثراً سالباً في كل من الاحتياطيات الاجنبية والنفط الخام بمعنى ان العلاقة القياسية بين متغيرات النموذج ستكون على أساس ان المتغيرات التابعة هي (الاحتياطيات الاجنبية (R) والنفط الخام (O)) وان المتغير المستقل المؤثر في هذه المتغيرات هو (الانفاق العسكري (SM)) أي ان العلاقة الدالية للنموذج تكون على النحو الآتي:-

$$SM = a - b_1R - b_2O + u \dots\dots\dots (1)$$

وسيتم استخدام نموذج (VAR) من اجل الوصول الى تقدير معلمات النموذج محل الدراسة بعد ان يتم اجراء اختبار الاستقرار لتلك المتغيرات.

ان نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كانت على النحو الآتي:-

الجدول (4)

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة للمدة (2015-2004)

| | SM | | | R | | | O | | |
|--------|------|----------|------|------|----------|------|------|----------|------|
| | t | | | t | | | t | | |
| | int. | int. + T | none | int. | int. + T | none | int. | int. + T | none |
| Level | 0.4 | 2.6 | 3.04 | -1.7 | -0.1 | 0.5 | -1.6 | -0.7 | -0.2 |
| 1 def. | -4.4 | -3.7 | -1.5 | -1.6 | -2.2 | -1.7 | -1.7 | -2 | -1.9 |
| | 1% | 10% | no | no | no | 10% | no | no | 10% |

المصدر:- برنامج (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لاختبار (Augmented Dick-Fuller) بان السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة بكافة صيغها عند المستوى، وقد استقرت بعد اجراء الفرق الاول لها وبذلك اصبحت جميع السلاسل الزمنية مستقرة، اذ استقرت السلسلة الزمنية للانفاق العسكري عند الفرق الاول بصيغتي الحد الثابت والحد المتجه الزمني عند مستوى معنوية (10%، 1%) على التوالي. حين استقرت السلسلة الزمنية للاحتياطيات الاجنبية عند الفرق الاول بصيغة دون

الحد الثابت عند مستوى معنوية (10%) اما السلسلة الزمنية للنفط الخام فقد استقرت بعد اجراء الفرق الاول لها بصيغة دون حد ثابت عند مستوى اعتماد (10%).

تشير نتائج نموذج (VAR) في الملحق (2) بان الانفاق العسكري اذا ارتفع بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاحتماليات الاجنبية بمقدار (0.004819) عند مستوى احتمالية اقل من (5%)، كما ان الانفاق العسكري اذا ارتفع بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض العوائد النفطية بمقدار (0.000291) عند مستوى احتمالية اقل من (5%) وفقا للمعادلة (3). وهذه النتائج القياسية جاءت مطابقة للنتائج التي تم التوصل اليها من الجداول السابقة. حيث ان ظروف الحرب وكثرة النزاعات الداخلية بين مكونات الشعب، ادت الى استنزاف اهم موردين يمتلكهما الاقتصاد العراقي وهما المورد النفطي والاحتياطيات الاجنبية. حيث عملت النزاعات والحروب على تثبيط الناتج وابعاده عن المستوى المطلوب كما ادت الى تفاقم المشاكل التي يعاني منها وتعمق الخلل الهيكلي الذي اصبح من الصعب علاجه، وترك الحكومة مشغولة بفرض الامن والسيطرة على ممتلكاتها بعيدا عن الحلول الحقيقية لمشاكل الايرادات العامة واستدامة العجز ومشاكل المديونية ومن ثم تجذر الخلل بين العرض والطلب المحليين.

ان اختلال هيكل الناتج وما نجم عنه من ضعف في مرونة الجهاز الانتاجي ادى الى تراجع قدرة العرض الكلي في تلبية مقدار الطلب الكلي. مما اوجد الحاجة للاستيراد من اجل تعويض النقص الحاصل في المعروض من السلع والخدمات. ومن ثم فان الاستيرادات كانت ولازالت البوابة التي تعمل باتجاهين الاول كفاية فائض الطلب المحلي والثاني استنزاف الاحتياطيات الاجنبية التي كان من المفروض المحافظة عليها من اجل زيادة قوة الاقتصاد العراقي. وكان اثر النزاعات والحرب ضد داعش اثر سلبي كبير على تجذر تلك المشكلات. وعدم مقدرة الحكومة من وضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية في وقت هي بامس الحاجة الى الامداد المادي من اجل النصر في ساحات القتال واعادة سيطرتها على اراضيها هذا من جهة، وان لتراكم الدمار ونزوح السكان اثر سلبي اخر عزز حالة الاختلال في هيكل الناتج وابقى الحال مستمرا في ضعف واضح لقطاعات الاقتصاد وتراجع النمو الاقتصادي وتردي سلوك اغلب المتغيرات الاقتصادية.

الاستنتاجات :

1- اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي والفوائض الاقتصادية الجيدة التي تحققت من ارتفاع مبيعات النفط والتي تسببت بارتفاع الاحتياطيات من النقد الأجنبي خلال مدة الدراسة كان بإمكانها النهوض بالاقتصاد ودعم الأنشطة الانتاجية. ولكن مؤشرات الدراسة تؤكد على تجذر المشاكل في الناتج واغلب المتغيرات الاقتصادية تعاني من سوء في الاستغلال، وهذا بسبب الظروف غير المستقرة التي عاشها العراق خلال مدة الدراسة.

2- ان الهجمات الإرهابية وتردي الطرف الأمني والحرب ضد داعش خلف دماراً وخسائر اقتصادية كبيرة اضعفت الاقتصاد بشكل كبير فضلا عن المشاكل المرافقة له من دمار البنية التحتية والممتلكات وتزايد مشاكل النازحين، مما زاد من حدة الفقر واستمرار الاستنزاف في الموردين اعلاه.

3- ظروف الحرب والنزاعات المتكررة في العراق خلال مدة الدراسة ادت الى نشوء ظروف غير مواتية من اجل الشروع بالاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من اجل الحد من الفقر والبطالة وما نجم عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة، فضلا عن تعرض الاقتصاد الى الصدمات وهشاشة بنية الاقتصاد في مواجهة تلك الصدمات.

4- ارتفاع الانفاق العسكري خلال مدة الدراسة اسهم بشكل كبير في انحسار الانفاق على الاستثمار وتقليص ابواب الصرف لصالح الانفاق العسكري، مما تسبب بضياع الفرص البديلة التي كان بالامكان الاستفادة منها في بناء الاقتصاد

العراقي بشكل سليم. مع استمرار الاستنزاف في المورد النفطي والمالي وهذا ما أكدته الدراسة القياسية، مما انعكس سلباً في منهجية الحكومة في إدارة الملف الاقتصادي على نحو يمكن ان يقود الى استغلال جيد للموارد في تعظيم المكاسب وتخصيص كفوء يحقق النهضة بالاقتصاد القومي.

5- إبقاء الاتفاق العسكري معتمداً على الإيرادات النفطية يولد مشاكل سيعاني منها الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل، فعلى الرغم من النواحي الإيجابية لهذا الاتفاق في الاجل القصير من خلال توليده لفرص عمل كثيرة في الامن والدفاع والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالأنشطة العسكرية، ولكنه سيضعف الاقتصاد ويدني نشاطه ويزيد من مشكلة الدين العام فضلاً عن التراجع الذي سيتسببه في اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية.

التوصيات

- 1- المحافظة على تمثين الاحتياطات الأجنبية من خلال منع تهريب الأموال الى الخارج ووضع التعليمات والضوابط الكفيلة بتقليص حجم الاستيرادات غير الضرورية ودعم الصناعة الوطنية.
- 2- دعم برنامج اصلاح المحافظات التي دمرها داعش بمساعدة المجتمع الدولي، فضلاً عن حل مشاكل النازحين وتأمين الغذاء والدواء لهم لحين عودتهم الى مساكنهم بعد تاهيلها. وتقليص الفجوة الاجتماعية والشعور بالعدالة بين صفوفهم.
- 3- التنسيق بين السياسات الاقتصادية كافة من اجل اصلاح الخلل في هيكل الناتج واعتماد التنوع الاقتصادي وتقليل الاستيراد من اجل تقليل الزخم في استنزاف النفط ومن ثم الاحتياطات الاجنبية.
- 4- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد والذي من شأنه ان يزيد المعروض السلعي ويقلل من الاستيراد ومن ثم يخفض من تسرب العملة الاجنبية خارج البلاد.
- 5- اعتماد التخطيط الاستراتيجي من اجل تحويل الاتفاق العسكري للأنفاق المدني السلمي بعد انتهاء الحرب والقضاء على النزاعات بين مكونات المجتمع نحو اعادة بناء الاقتصاد بشكل يسهم فيه جميع ابناء العراق من اجل تعزيز وحدته وانتماء افراه، مما يقوي اللحمة الوطنية ويساعد في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، سنوات متنوعة.
2. بوعشير مريم، دور واهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص69.
3. بوعشير مريم، نفس المصدر، ص70.
4. سكوت والستن و كاترين كوزك، ا ترجمة: عمر عبد الكريم ، التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق (2003- 2015)، مركز دراسات الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، 2015، لبنان، ص:102-105.
5. عبد الرحمن احمد و رهام عبد الرحمن، تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في افريقيا، مجلة مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، العدد 47، 2012، السودان، ص:14،15.
6. عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص11.
7. كارين إ. يونغ، الحرب بأي ثمن: العواقب الاقتصادية المحلية والإقليمية للحرب الأهلية في اليمن، معهد دول الخليج العربي في واشنطن، 2017، الولايات المتحدة الامريكية، ص:9.
8. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، حرب، 2017، ص:1، انترنت. <http://ar.wikipedia.org/wiki>
9. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.
10. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متفرقة.

11- Iepadmin, ECONOMIC CONSEQUENCES of WAR on the U.S. ECONOMY, Institute for Economics and Peace, 2015, USA, P:6.

الملحق (1)

الاحتياطيات الاجنبية والنتاج والنفط والاستيرادات والانفاق العسكري في العراق للمدة (2004-2015) (مليار دينار)
المصدر:- البنك المركزي العراقي، مديرية الابحاث والاحصاء، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

| السنوات | الاحتياطيات الاجنبية | النتاج المحلي الإجمالي | النفط | الاستيرادات السنوية | الاستيرادات الشهرية | الانفاق العسكري |
|---------|----------------------|------------------------|----------|---------------------|---------------------|-----------------|
| 2004 | 13652 | 53235 | 30434.4 | 21302.3 | 1775.19 | 2000.005 |
| 2005 | 19901 | 73533 | 38594.8 | 23532 | 1961.00 | 3072.057 |
| 2006 | 26568 | 95588 | 52851.8 | 20892 | 1741.00 | 4155.794 |
| 2007 | 38217 | 107828.5 | 58203 | 19556 | 1629.67 | 5595.421 |
| 2008 | 58718 | 155982.3 | 86564.7 | 35496 | 2958.00 | 8579.115 |
| 2009 | 51872 | 139330.2 | 56231.2 | 41512 | 3459.33 | 9284.542 |
| 2010 | 59228 | 158521.5 | 72905 | 43915 | 3659.58 | 9973.299 |
| 2011 | 71410 | 211309.9 | 115488.4 | 47803 | 3983.58 | 10432.268 |
| 2012 | 82001 | 251907.7 | 126435.6 | 59006 | 4917.17 | 12958.148 |
| 2013 | 90648 | 271091.8 | 125573.9 | 59349 | 4945.75 | 14176.812 |
| 2014 | 77363 | 258900.7 | 116940.1 | 53177 | 4431.42 | 12544.568 |
| 2015 | 63505 | 191715.8 | 61626.9 | 39045 | 3253.75 | 23833.095 |

- القيمة الشهرية للاستيرادات من خلال قسمة القيمة السنوية على عدد اشهر السنة (12) شهرا.
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متفرقة.

(2) الملحق

نتائج تقدير نموذج (VAR) لأثر الانفاق العسكري في الاحتياطيات الاجنبية والنفط الخام في العراق للمدة (2004-2015)

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/25/18 Time: 13:23

Sample (adjusted): 2006 2015

Included observations: 10 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

| O | R | |
|--------------------------------------|---|----------------|
| 0.486369 (2.55105) [0.19065] | 1.020931 (1.24177) [0.82216] | R(-1) |
| 1.413633 (2.50138) [0.56514] | 0.008068 (1.21759) [0.00663] | R(-2) |
| 0.578484 (1.20325) [0.48077] | -0.022162 (0.58570) [-0.03784] | O(-1) |
| -0.774323 (0.95924) [-0.80723] | -0.167348 (0.46693) [-0.35840] | O(-2) |
| 50548.86 (30822.8) [1.63998] | 20643.89 (15003.6) [1.37593] | C |
| -0.004819 (0.00500) [-0.96446] | -0.000291 (0.00243) [-0.11965] | SM |
| 0.636432 | 0.789305 | R-squared |
| 0.181972 | 0.525936 | Adj. R-squared |
| 3.10E+09 | 7.35E+08 | Sum sq. resids |
| 27852.61 | 13557.77 | S.E. equation |
| 1.400414 | 2.996956 | F-statistic |
| -111.9548 | -104.7551 | Log likelihood |
| 23.59095 | 22.15102 | Akaike AIC |
| 23.77250 | 22.33257 | Schwarz SC |
| 87282.06 | 61953.00 | Mean dependent |
| 30795.12 | 19691.09 | S.D. dependent |
| 2.34E+16 | Determinant resid covariance (dof adj.) | |
| 3.75E+15 | Determinant resid covariance | |
| -207.6749 | Log likelihood | |
| 43.93498 | Akaike information criterion | |
| 44.29808 | Schwarz criterion | |
| 12 | Number of coefficients | |

Source: Statistic Program Eviews Version 10.